عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

أفراح العفو الملكي.. ولا عودة إلى الوراء

• عيد الفطر السعيد هذا العام كان أكثر الأعياد بهجة وسعادة وحبورًا من أي وقت مضى بالنسبة إلى شعب البحرين ومحبيها بعد أن تزامن مع احتفالاتنا بمرور ربع قرن على تولي جلالة الملك المعظم، حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم وإطلاقه وقيادته لمسيرة وطنية حافلة وزاحفة نحو تحقيق الإصلاح والتنمية الشاملة والتطوير.

• ثم إن هذا الشعور بالفرحة والسعادة والسرور تضاعف وتغلغل في قلوب وبيوت كل البحرينيين بعد أن كلل جلالة الملك المعظم هذه المناسبة بإصدار مرسوم ملكي بالعفو عن عدد كبير من المحكومين في قضايا أمنية وجنائية، في عملية عفو جماعي وصفت بأنها الأكبر من نوعها؛ وهي في الوقت نفسه لفتة أبوية حانية وخطوة استراتيجية حاذقة جاءت كبادرة ثقة وحسن نية وجس نبض، ومن دون أي وساطات أو ضغوط أو تسويات، وفي الوقت المناسب بعد أن تمكنت الدولة من ترسيخ ركائز الأمن والاستقرار وتخطي تبعات الأحداث المؤسفة المؤلمة التي مرت بنا أثناء هبوب عواصف ما سمي بالربيع العربي في العام 2011 الذي أدركنا فيه وتعلمنا منه الكثير من الدروس والعبر.

• إن جلالة الملك المعظم بهذه اللفتة الكريمة والخطوة المعبرة قد ضم إلى صدره وبين ذراعيه مرة أخرى أطياف الأسرة البحرينية كافة، وبكل مكوناتها، بما يضع كل أطراف الحراك المجتمعي والسياسي في البلاد أمام مسؤولياتها الوطنية، ويدعوها إلى الوقوف وقفة إكبار وتقدير حيال هذا الموقف الإنساني النبيل وهذا التطور الوطني المهم؛ ومطالبتها بالتجاوب الإيجابي المدعوم بالثقة والتفاؤل والاعتدال والإحساس بالمسؤولية والمبني على دروس وعبر وتجارب مما مضى؛ حتى يصبح بالإمكان استثمار هذه المبادرة وجعلها فاتحة للمزيد من المبادرات الوطنية الخيرة.

• وعلينا جميعًا أن نرتقي إلى مستوى الحدث، وأن نساهم بكل طاقاتنا وإمكانياتنا لجعل هذا التطور منطلقا إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والوئام والتلاحم لتعزيز وحدتنا الوطنية ومسيرتنا التنموية. إن هذه الخطوة الموفقة تحمل بين طياتها وفي ثناياها العديد من الرسائل، وتبرز بدون أدنى شك كمؤشر واضح على بدء مرحلة جديدة في مسيرة العمل الوطني تتسم بالمزيد من الانفتاح والاستقرار والثبات والتطور والنماء، وتنسجم كل الانسجام مع الواقع ومستجداته، وتُوفر الفرصة للمشككين من أطراف الحراك السياسي في البلاد لتغيير مواقفهم ومفردات خطابهم، وليعيدوا تموضعهم ليرتكز على أسس من المنطق والاعتدال المقرون بالواقع ومعطياته التي تحددها المتغيرات والظروف الموضوعية الداخلية منها والإقليمية والدولية؛ بجوانبها الجيوسياسية والاقتصادية، وعلى هذه الأطراف أن لا تسيء التقدير مرة أخرى، وتُخطئ في قراءة الرسائل التي تضمنها مرسوم العفو الملكي، أو تسيء فهمها فتحاول المساومة عليها أو إجهاضها أو دفعنا من جديد إلى حالة التوتر والاستقطاب.

• وعلينا أن نتحلى بالشجاعة ونتصدى لأية محاولة تهدف إلى اختطاف فرحة الشعب البحريني بهذه الخطوة الملكية المباركة، أو التشكيك فيها، أو التقليل من شأنها، أو أي محاولة لإعادتنا إلى نقطة الصفر وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أو الزج بنا إلى أتون التأزيم والتشنج والتقسيم، وأن نُصر على كل من لديه رأي آخر أن يعبر عنه بالأساليب السلمية والقانونية ومن خلال القنوات والمنابر الدستورية، وأن يتخلى عن منهج العنف والقوة والإرهاب في القول والعمل. وأن يكون خطابه منسجمًا مع إيقاع هذا العصر والظرف.

• ولا شك أن هناك من لم تسرهم هذه المبادرة، وهذا أمر مؤسف لكنه طبيعي يجب أن نعيه ولا نخشاه، وأن ندعو الله سبحانه وتعالى أن يهديهم سواء السبيل، ومع ذلك علينا أن نكون يقظين وحذرين من العناصر التي تنتعش في أجواء الخلاف والانشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة، وتفقد وجودها عندما يتفق الناس ويتوحدون، وتتنفس من رياح وروائح الفتن والمزايدات والكراهية والأحقاد، وتقتات من وراء تسويق الشعارات الرنانة والوعود البراقة والأفكار الأيديولوجية البالية، أو تلك التي تسعى إلى تقسيمنا وتفريقنا في اصطفاف طائفي وراء رايات ثيوقراطية موزعة بين الآيات والملالي والإخوان.

• لقد شجبنا من قبل وسنظل نشجب أية محاولة للاستعانة بقوى أو دول أو منظمات أجنبية خارجية وزجها في شؤوننا الداخلية، كما حدث من قبل، وعليه؛ فإن على الجميع الالتزام بالأجندة الوطنية الخالصة والتمسك بالنظام المدني في الإدارة والحكم، والالتفاف حول قيادتنا الرشيدة والإصرار على احترام الجميع للنظام السياسي الملكي وللقوانين والأنظمة والمؤسسات الدستورية كما ينص عليها الدستور وميثاق العمل الوطني.

• ندعو الله العلي القدير أن يحفظ البحرين وشعبها، وأن يوفق مليكنا المعظم وولي عهده الأمين رئيس الوزراء إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يعينهما على تحقيق وترسيخ قواعد الأمن والاستقرار والتقدم والرخاء لوطننا الغالي العزيز، إنه سميع مجيب.

• محدودية الميزانية تؤثر على تنفيذ المشاريع... سيدشبر الوداعي لـ"البلاد":

المجالس البلدية تغرق بالطلبات الفردية الخاصة بالأجهزة التنفيذية

البلاد | إبراهيم النهام | تصوير: ندى فهد

أكد رئيس المجلس البلدي للمنطقة الشمالية سيد شبر الوداعي أهمية عدم إغراق عمل المجالس البلدية في الطلبات الفردية والثانوية التي ينبغي أن تكون من عمل الأجهزة التنفيذية.

وشدّد في حواره مع "البلاد" على أهمية أن يمارس الاعضاء البلديون مهامهم الفعلية التي تحددها متطلبات العمل البلدي، وليس التحول إلى ممارسة مهام الأجهزة التنفيذية في متابعة مطالب ثانوية، مبينًا أن "ذلك يدعو إلى مراجعة جادة".

وقال "يجب دراسة متطلبات بناء مقومات تقييم كفاءة المتقدمين للترشح لعضوية المجالس البلدية".

- تصاعد شكاوى المواطنين بسبب الحظائر في المناطق السكنية
- الحديث عن وجود تدخلات من النواب بعمل البلديين ليس دقيقًا

» بداية، ما أهم الملفات الخدمية على طاولة مجلس بلدي الشمالية؟

أهمها مشاريع البنية التحتية، وتتمثل في شبكة الصرف الصحي، وفتح طرق جديدة، وشبكة تصريف مياه الأمطار، وتأهيل وتطوير الطرق، ومشاريع الحدائق العامة، والمماشي، والمناطق الترفيهية، وتأهيل السواحل، وتهيئتها للسياحة الاجتماعية.

وأيضًا تخطيط وتصنيف المناطق، لأهمية ذلك في معالجة مطالب المواطنين، بشأن تصحيح أوضاع عقاراتهم، وتنظيم القرى، والمدن، بما يتناسب مع الاشتراطات التنظيمية الجديدة لعام 2023م.

ومن الملفات أيضًا مشروع المدن والقرى، ويشمل صيانة، وترميم المنازل، وعوازل الأمطار، والمنازل المتضررة جراء الحريق، والمشروع من المشاريع الرائدة في مملكة البحرين، وقد استفادت منه شريحة كبيرة من المجتمع، من ذوي الدخل المحدود.

وبالتعاون مع المجالس البلدية الأخرى رُفعت أربع توصيات متعلقة بزيادة ميزانية المشروع لضمان استفادة اكبر عدد من المتقدمين، وفصل ميزانية الحريق عن الميزانية المخصصة للترميم.

ونظر باهتمام الى مشكلة تداعيات الاجراءات التنظيمية، لتوفير خدمة شفط خزانات الصرف الصحي للمنازل، غير المربوطة بخدمة شبكة الصرف الصحي، والتقدم بمقترحات بضرورة الاستعجال في انجاز مشاريع الصرف الصحي الى المناطق التي تفتقد للخدمة، وزيادة عدد صهاريج الشفط، واختصار مدة الشفط، كحلول بديلة.

كما أن هنالك جهودًا تحضيرية لموسم الأمطار، وما يلزمه من متطلبات إجرائية وفنية ومالية، والعمل على اعتماد عدد كاف من الصهاريج، وتأكيد الحرص على التعاقد مع ما لا يقل عن ثلاث من الشركات، لضمان توفير العدد المطلوب من الصهاريج في الوقت المناسب، مع تبني سياسة توفير مضخات شفط مياه الأمطار في المناطق الأكثر تضررًا، المرصودة والمعروفة، والتي هي في حاجة إلى تدخل استثنائي، للحد من الأضرار وتوفير الحماية للسكان.

إلى جانب الاهتمام بتنظيم الإجراءات التنظيمية المطلوبة للمساهمة في إنجاز أهداف الحملة الوطنية للتشجير، وقضايا النظافة العامة، ورصد المخالفات، وتنظيم الإجراءات الإدارية بالتعاون مع الجهات المختصة.

» ما الجديد بشأن توفير خدمات الصرف الصحي في عدد من قرى المحافظة والتي تفتقر إليها؟

العديد من المناطق والمجمعات التي مضى على تشييدها سنوات طويلة، تفتقد إلى خدمات الصرف الصحي، ويرتبط ذلك بشكل رئيس بعدم التقدم بمقترحات إلى الحكومة.

وعدم وجود مطالبة في المرحلة السابقة بتوفير خدمات الصرف الصحي، ما تسبب في تأخر تنفيذ المشاريع، وتراكمها.

ولقد ساهمت الحركة العمرانية، والزيادة بتحويل المناطق الزراعية إلى سكنية، وتنفيذ المشاريع الإسكانية، وبشكل كثيف، في الدوائر الأولى، والثانية، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثانية عشرة، وإنشاء المجمعات، بالضغط على متطلبات التخطيط الفني والتخصيص المالي لإنجاز المشاريع الخدمية التي هي في حاجة إلى تخصيصات مالية كبيرة.

» ما أهم المعوقات التي تؤرّق البلديين في عملهم؟

عدم تلبية احتياجات المناطق بإنجاز مشاريع البنية التحتية المستدامة بسبب المتطلبات الإجرائية والمالية، وعدم التمكن من ترميم بيوت الأسر المحتاجة وسرعة إنجاز البيوت التي تتعرض إلى حوادث الحريق والأضرار بسبب الأمطار، وضعف متطلبات إجراءات الرقابة في الحفاظ النظافة العامة.

إن القلق الذي يعيشه الأعضاء ينطلق من المسؤولية التي يلتزم بها الأعضاء البلديون لتلبية مطالب واحتياجات المجتمع، ويرتبط بمحدودية الميزانية المخصصة للمشاريع بشكل عام، والبطء في تنفيذ المشاريع الخدمية، ذات الأهمية المباشرة لمعيشة السكان.

» ماذا بشأن المخصصات المالية لعوازل الأمطار؟ هل هي كافية؟ ولماذا؟

مشروع عوازل الأمطار من أكثر المشاريع سلاسة، لسهولة الاشتراطات وانخفاض التكلفة الخاصة بالمشروع، ولقد انتهينا وبالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والزراعة (الجهة المنفذة) من إنجاز كافة الطلبات المستلمة لهذا العام، وفي فترة زمنية وجيزة.

» هل لديكم إحصائية بعدد الحظائر المخالفة في الشمالية؟ وما الإجراءات المتخذة بشأنها؟

المحافظة الشمالية من المناطق المعروفة بشبكة المزارع، واشتغال سكانها بالزراعة وارتباط المناطق الزراعية بالثروة الحيوانية، ولقد ساهم ذلك بزيادة عدد الحظائر، ومع التغير المعيشي للمجتمع، والزحف العمراني على المناطق الزراعية أضحت الحظائر قريبة من المناطق السكنية مما أوجد مشكلة في العلاقة بين النشاط الزراعي الحيواني ومعيشة السكان.

وبسبب تأثير الحظائر على معيشة السكان القريبة جراء تسببها بانبعاثات غير مستساغة تزايدت الشكاوى التي تصلنا، ما جعل من الحظائر مشكلة اجتماعية على الرغم من أن العديد منها ليست مخالفة.

كما عمد البعض لإنشاء الحدائق المخالفة والمضرة لمعيشة السكان، فزادت الشكاوى التي تطالب بمعالجة هذه المشكلة، ولقد عملنا مع الجهات المختصة لحلحلة كل ذلك.

» تحدث بعض البلديين في أحاديث صحافية سابقة، بأن هنالك تدخلات من النواب في عملهم، ما رأيك؟

القول بأن هناك تدخلات في العمل البلدي من قبل النواب، ليس دقيقًا، كون الفكرة الأساسية في المشروع الإصلاحي هي التكامل بين كل الجهات، والمساندة موجودة من قبل النواب لجهود أعضاء المجالس.

ولقد أكدنا في أكثر من مناسبة، وبالاجتماعات الاعتيادية للمجلس البلدي الشمالي ضرورة العمل في تعزيز العلاقة مع ممثلي المحافظة الشمالية، في مجلس النواب وتقوية المسار العملي في مساهمة نواب الشمالية، في دعم مشاريع المطالب الخدمية للمحافظة الشمالية تحت قبة البرلمان.

والحرص على تحديد فواصل حدود المسؤولية للعمل المشترك في متابعة المطالب الخدمية، وفق محددات الأدوات القانونية التي تنظم مفاصل العمل المشترك كل في مجاله الاختصاصي.

» هل تجد بأن هنالك تعاونًا وثيقًا بين النواب والبلديين في مناطقهم بالشكل الذي يرتقي إلى مستوى الطموح؟ ولماذا؟

هناك تعاون وثيق بين النواب والبلديين في المحافظة الشمالية، وهنالك اجتماعات تجمعهم ببعضهم بعضًا، ومنها الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2023/11/23 بإشراف النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالنبي سلمان.

ولقد تم التوافق على الرؤى المشتركة في توثيق العلاقة، والاتفاق على أن يعمل الأعضاء في مجلس النواب في دعم مطالب أعضاء المجلس البلدي، وبناءً عليه صيغت وثيقة المبادئ، وتم رفعها إلى النواب ممثلي الشمالية، لدعم المشاريع التنموية، وإدخالها ضمن الحزمة المالية، وهنا يكمن المسار القويم في العلاقة المشتركة بين المجلس البلدي، وأعضاء الشمالية في مجلس النواب.

» ماذا عن صلاحيات البلديين، هل هي بنطاق الرضى أم أن هنالك ما تطالبون به؟

الاختصاصات كافية إذا ما تم تطبيقها كلها بشكل عملي، ومدروس، وفقًا لاحتياجات المجتمع، ولو حظيت بالتنفيذ لتمكنت المجالس من تحقيق الكثير من الإنجازات، ولا بد من عدم إغفال جانبًا مهمًا، وهو الميزانيات المتوافرة لتنفيذ المشاريع المطلوبة، وعدم تعارض ما يرفعه المجلس من طلبات ومقترحات مع السياسة العامة للدولة، وعدم تعارضه أيضًا مع القانون حتى يتم تنفيذه على أرض الواقع بسهولة ويسر، مع ضرورة وأهمية الفهم الواعي للعضو البلدي لحقيقة دوره، وموقعه الحقيقي في خريطة العمل البلدي المؤسسي، كونه جزءًا من كل. لذلك، لا بد أن يدرك كل شخص موقعه من هذه الدائرة، وعدم إغفال حقيقة مهمة تتمثل في أن مسؤوليات العضو البلدي التي يحددها القانون خدمية، وليست تشريعية، والعكس صحيح حيث يجب أن يدرك النائب نفس الأمر، حتى يتكامل العمل بين جميع الأطراف الداخلين في منظومة العمل التنموي.

» ما أهم ما تنصح به لتطوير العمل البلدي خدمة للوطن والمواطنين؟

الارتقاء بتوجهات المجالس البلدية ودفعها في بناء المقترحات والقرارات، والتوصيات التي تركز في مضمونها على المشاريع التي تجسّد التوجهات الاستراتيجية لبرنامج الحكومة وتحقيق المكاسب الوطنية.

ودراسة متطلبات بناء مقومات تقييم كفاءة المتقدمين للترشح لعضوية المجالس البلدية، وتحديد معايير اعتماد المترشحين، بما يضمن تشكيل مجالس بلدية فاعلة تتميز بالكفاءة في الارتقاء بقيمة المقترحات، والإنجاز البلدي، وتساهم في تعزيز أثر المشاريع الحيوية للحكومة، ودعم المجالس البلدية بالمتطلبات المساعدة في تعزيز آلية عملها، ومساهماتها في دعم الأهداف الشاملة للتنمية، بما يساهم في الارتقاء بمستوى مساهماتها في الحراك التنموي، وضمان فاعلية إنجاز المشاريع الاستراتيجية للحكومة.

وأن يكون هناك قدرة للمجالس البلدية في بناء رؤية شاملة في اعتماد المشاريع الاستراتيجية المستقبلية للتنمية، والتشديد على أن يمارس الأعضاء البلديون مهامهم الفعلية التي يحددها متطلبات العمل البلدي، في التخطيط، وإعداد، واقتراح المشاريع، وليس التحول إلى ممارسة مهام الأجهزة التنفيذية في متابعة مطالب ثانوية، حيث إن هذا الأمر يدعو إلى مراجعة جادة، لعدم إغراق عمل المجالس البلدية في الطلبات الفردية والثانوية التي ينبغي أن تكون من عمل الأجهزة التنفيذية، والعمل على تطوير أنظمة وآليات اجتماعات المجالس البلدية بحيث تكون أكثر انضباطًا وعملية ومهنية ومسؤولية، وأن يكون العضو البلدي في مستوى هذه المتطلبات.